



Distr.: General
16 July 2015
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



مؤتمر الأطراف

الدورة الثانية عشرة

أنقرة، تركيا، ١٢-٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

البند ٣(ب) من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً على المستويات الوطني والإقليمي ودون الإقليمي الاستفادة من أوجه التآزر فيما بين اتفاقيات ريو، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ القائم على إدارة الأراضي، وما يتصل بذلك من مشورة مقدمة من هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات

الاستفادة من أوجه التآزر فيما بين اتفاقيات ريو

مذكرة مقدمة من الأمانة

موجز

يدعو المقرر ٩/م أ-١١ إلى استعراض وتقييم مدى تقدم أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تشجيع وتعزيز العلاقات مع الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة ومع المنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية المختصة. وتقدم هذه الوثيقة موجزاً لمختارات من هذه الأنشطة، وتسلط الضوء على مدى فعاليتها في تشجيع وتعزيز هذه العلاقات.

ويشمل الاستعراض والتقييم مختلف المبادرات التي نفذت بمعية الجهات التالية:

(١) اتفاقيات ريو الأخرى وصندوق البيئة العالمية بشأن وضع مؤشرات مشتركة وأوجه التآزر الأخرى في عمليات الإبلاغ وبشأن بناء القدرات؛ (٢) وكليات أخرى، مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن مسائل إدارة المياه والجفاف والغابات والتربة؛ (٣) ومنظمات ومؤسسات أخرى، مثل اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية



وخاصة بوصفها مؤثلاً للطيور المائية (اتفاقية رامسار) والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية والمنظمة الدولية للهجرة، بشأن التعاون المتصل باتفاقية مكافحة التصحر. وفي الختام، تقدم الوثيقة استنتاجاً مقتضياً تعرض بعده توصيات بشأن أولويات العمل في المستقبل من أجل تشجيع وتعزيز هذه العلاقات.

المحتويات

الفقرات الصفحة

٤	٢-١	معلومات أساسية	-	أولاً
٤	١١-٣	اتفاقيات ريو وصندوق البيئة العالمية	-	ثانياً
٦	١٦-١٢	التعاون مع الكيانات الأخرى	-	ثالثاً
٦	١٥-١٢	ألف - العلاقة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة		
٩	١٦	باء - السياسات الوطنية لإدارة الجفاف		
١٠	٢٦-١٧	المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى	-	رابعاً
١٣	٢٨-٢٧	الاستنتاجات والتوصيات	-	خامساً

أولاً - معلومات أساسية

١- يدعو المقرر ٩/م أ-١١ إلى استعراض وتقييم مدى تقدم أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تشجيع وتعزيز العلاقات مع الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة ومع المنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية المختصة. وتقدم هذه الوثيقة موجزاً لمختارات من هذه الأنشطة، وتسلط الضوء على مدى فعاليتها في تشجيع وتعزيز هذه العلاقات. ويتطلب إحراز تقدم كبير نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للاتفاقية إقامة علاقات متينة وفعالة تتيح الاستفادة من أوجه التآزر الملائمة مع المنظمات الأخرى التي تتولى مهام متداخلة أو متقاربة. ولا يقتصر الأمر على اتفاقيات ريو وغيرها من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف بل يشمل أيضاً المنظمات والمؤسسات المعنية بمجموعة من المسائل التي تؤثر تأثيراً مباشراً على إدارة الأراضي والمجتمعات المحلية للأراضي الجافة.

٢- وخلال مؤتمر ريو ٢٠٠٠ (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٢) وما تلاه من مفاوضات بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أكدت البلدان من جديد الأهمية الحاسمة لوقف وعكس اتجاه التصحر وتدهور الأراضي، والتخفيف من آثار الجفاف، بما في ذلك الالتزام بالسعي إلى وقف تدهور الأراضي في العالم في سياق التنمية المستدامة. وهذا الاعتراف بدور الإدارة المستدامة للأراضي في تحسين رفاهية الإنسان عموماً هو ما يستدعي إقامة شراكات راسخة مع المنظمات ذات الصلة بشأن مسائل من قبيل النمو الاقتصادي، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والزراعة المستدامة والأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، والهجرة والأمن، وتحسين توافر المياه.

ثانياً - اتفاقيات ريو وصندوق البيئة العالمية

٣- اتفق فريق الاتصال المشترك لاتفاقيات ريو، في اجتماعه الثالث عشر المعقود في نيويورك، بالولايات المتحدة الأمريكية، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، على أن ينصبَّ التعاون على القضايا التي يمكن إحراز تقدم بشأنها جمعياً مع الأخذ في الحسبان المركز القانوني المستقل والولايات الخاصة لكل اتفاقية من هذه الاتفاقيات. واتفق الفريق، بوجه خاص، على تشجيع العمل على وضع مؤشرات مشتركة يمكن استخدامها في الإبلاغ، لأن من شأن ذلك أن يرسى منطلقاً متيناً يتيح قياس التقدم المحرز ودفع عجلة الاستثمار.

٤- وفي هذا الصدد، باشرت أمانة اتفاقية مكافحة التصحر العمل على وضع مؤشرات مشتركة، بدعم سخي من حكومة فرنسا. واستناداً إلى أصول الاتفاقية، ولا سيما نهج الرصد والتقييم ومؤشرات التقدم المعتمدة بموجب المقرر ٢٢/م أ-١١، اقترحت الأمانة استخدام ثلاثة مؤشرات تتعلق بالأراضي، وهي الاتجاهات السائدة في بنية الغطاء الأرضي والاتجاهات السائدة

في إنتاجية الأراضي أو أدائها واتجاهات مخزونات الكربون فوق الأرض وتحتها، على أن يقاس هذا الأخير بحسب مخزون الكربون العضوي في التربة.

٥- وعُرض هذا النهج على لجنة التكيف التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وناقشته اللجنة في اجتماعها السادس المعقود في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وقدم نفس الاقتراح كملزمة إعلامية في الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي^(١). وقدم الاقتراح في صيغة محدثة ومنقحة إلى فريق الخبراء التقني المخصص المعني بمؤشرات الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ لينظر فيه في اجتماعه الثاني، المقرر عقده في الفترة من ١٤ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٦- وفي آذار/مارس ٢٠١٥، قدمت الأمانة إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة المعنية اقتراحاً بشأن الاستخدام الشامل للمؤشرات الثلاثة المشار إليها في الفقرة ٤ أعلاه، وفق نهج متعدد المستويات لقياس التقدم المحرز في تحقيق الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية ١٥-٣ التي تنص، في صيغتها الحالية، على ما يلي: "مكافحة التصحر، واستصلاح الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام ٢٠٣٠"^(٢). وكان ذلك استجابةً لطلب لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية بشأن وضع إطار مؤشرات لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧- وخضع إطار المؤشرات المتعدد المستويات الذي اقترح على اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة للاختبار على أساس طوعي منذ أيار/مايو ٢٠١٤ ضمن نطاق مشروع "وقف تدهور الأراضي". وبفضل الدعم المالي السخي الذي قدمته جمهورية كوريا، تساعد الأمانة ١٦ بلداً من البلدان الأطراف المتأثرة المشمولة بمرفقات التنفيذ الإقليمي الخمسة التي وافقت على اختبار تنفيذ نهج لوقف تدهور الأراضي في صياغة برامج عملها الوطنية ومواءمتها وتنفيذها. ويُمول المشروع على افتراض أن البلدان الأطراف المتأثرة ستواصل إلى فهم أفضل للاتجاهات السائدة في تدهور الأراضي من خلال النظر في الجمع بين القياسات ومجموعات البيانات الموجودة.

٨- وترد معلومات إضافية عن المشروع التحريبي لوقف تدهور الأراضي في الوثيقة (ICCD/COP(12)/CST/3-ICCD/CRIC(14)/7) التي تشمل أيضاً تحليلاً أجرته هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات للإمكانيات التي تتيحها هذه المؤشرات الثلاثة القائمة على الأراضي للرصد والإبلاغ المشتركين في إطار اتفاقيات ريو. وقِيّمت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات إمكانيات التكامل فيما بين المؤشرات القائمة على الأراضي نسبة إلى بعضها البعض وفيما يتصل بتدهور

(١) UNEP/CBD/COP/12/INF/40.

(٢) <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/7603Final%20draft%20outcome%20document%20UN%20Sept%20Summit%20w%20letter_08072015.pdf>

الأراضي وتغير المناخ والتنوع البيولوجي، ثم قارنتها بالأهداف والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأهداف آيتشي ٥ و٧ و١٤ و١٥ للتنوع البيولوجي الواردة في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

٩- وقرر الفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لصندوق البيئة العالمية ضم جهوده إلى جهود أمانة اتفاقية مكافحة التصحر لوضع مؤشرات مشتركة قد تكون مناسبة لإبلاغ اتفاقيات ريو وليطبقها صندوق البيئة العالمية. ونظم الفريق اجتماعات وحلقات عمل شتى للتقدم أكثر في وضع هذه المؤشرات المشتركة، وشمل ذلك تنظيم حدثين جانبيين خلال الدورة الاستثنائية الرابعة للجنة العلم والتكنولوجيا، المعقودة في الفترة من ٩ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥ في كانكون، بالمكسيك، حيث أصدر المنشور المعنون: 'إطار تقييم وتعلم القدرة على التأقلم والتكيف والتحول: من النظرية إلى التطبيق' (The Resilience Adaptation Transformation Assessment and Learning Framework: From Theory to Application)^(٣).

١٠- وأعربت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التابعة للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ أيضاً عن رغبتها في العمل على مسألة المؤشرات المشتركة. وقدم رئيس الهيئة الفرعية عرضاً رئيسياً أثناء الدورة الاستثنائية الرابعة للجنة العلم والتكنولوجيا، ودعا أمانة الاتفاقية إلى تقديم مقترحها بشأن المؤشرات المشتركة في الاجتماع السابع للحوار البحثي للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، المعقود في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في بون، بألمانيا.

١١- وأخيراً، أطلقت الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي دراسة نطاق بعنوان "نحو استحداث نظام معلومات متكامل ومؤشرات لاتفاقيات ريو الثلاث". وشكلت لجنة توجيهية، تتألف من الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية مكافحة التصحر وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ونخبة من الخبراء التقنيين، لكي تتولى مهمة الإشراف على هذه الدراسة ومراجعتها لضمان الاتساق والتجانس مع العمليات الجارية الأخرى ذات الصلة. ويتوقع صدور تقرير نهائي في نهاية عام ٢٠١٥.

ثالثاً- التعاون مع الكيانات الأخرى

ألف- العلاقة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

١٢- لا تزال منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة شريكاً رئيسياً في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، وهي تتعاون مع كل من أمانة اتفاقية مكافحة التصحر والآلية العالمية في مجالات مواضيعية شتى. وقد تجلّى ذلك من خلال إنشاء مكتب اتصال تابع للآلية العالمية في مقر منظمة

(٣) O'Connell, D., Walker, B., Abel, N., Grigg, N. (2015). ويمكن الاطلاع عليه في الرابط التالي:

<www.stagef.org/the-resilience-adaptation-and-transformation-assessment-framework/>

الأغذية والزراعة في روما، بإيطاليا، وفقاً للمقرر ٦/م أ-١١. وبعد افتتاح هذا المكتب الذي يتولى تنفيذ برنامج الآلية العالمية "الاتصال والأراضي والأمن والتأقلم"، في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أنشئت فرقة عمل مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الآلية العالمية لتنسيق الأنشطة ومناقشة مجالات الاهتمام المشترك.

١٣- وتعاونت الآلية العالمية، بما في ذلك مكتب الاتصال التابع لها، مع منظمة الأغذية والزراعة بشأن مجموعة واسعة من المواضيع، تشمل ما يلي:

(أ) اضطلعت الآلية العالمية بدور نشط، بصفتها عضواً في الشراكة التعاونية في مجال الغابات التي تترأسها منظمة الأغذية والزراعة، بالنظر إلى مشاركة الشراكة في الدورة الحادية عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، الذي اختتم أعماله في أيار/مايو ٢٠١٥ بالاتفاق على تمديد مدة الترتيب الدولي المتعلق بالغابات حتى عام ٢٠٣٠. وشملت مناقشات الدورة الحادية عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات المتعلقة باتفاقية مكافحة التصحر دور واحتياجات البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، والخيارات المتاحة لتحفيز تمويل تنفيذ أنشطة المنتدى، والسبل الممكنة للتعاون مع الشبكة العالمية لتيسير تمويل الغابات، ومشروع وقف تدهور الأراضي وأهداف التنمية المستدامة. وتعاونت الآلية العالمية أيضاً مع مشروع منظمة الأغذية والزراعة المعنون "تعزيز المعايير والمؤشرات من أجل الإدارة المستدامة للغابات واستخدامها في السياسات والممارسة"، الذي مولته ألمانيا، وهو مشروع يظهر بوضوح الصلات القائمة مع مفهوم وقف تدهور الأراضي، فضلاً عن السبل الممكنة لتعزيز التعاون فيما بين أمانات اتفاقيات ريو بشأن المعايير والمؤشرات؛

(ب) ومثلت الآلية العالمية، بصفتها مراقباً لدى الشراكة العالمية من أجل التربة التي تستضيف منظمة الأغذية والزراعة أمانتها، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أثناء انعقاد الدورتين الثانية (٢٠١٤) والثالثة (٢٠١٥) للجمعية العامة للشراكة العالمية من أجل التربة. وخلال هذه الاجتماعات، أدلى بمدخلات كثيرة، باسم اتفاقية مكافحة التصحر، سلطت الضوء على فرص التعاون بين الشراكة العالمية من أجل التربة واتفاقية مكافحة التصحر، بما في ذلك بين الهيئتين العلميتين التابعتان لكل منهما، وهما الفريق الفني الحكومي الدولي المعني بالتربة التابع للشراكة، وهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات التابعة للاتفاقية. ويتولى مكتب الاتصال التابع للآلية العالمية أيضاً تمثيل اتفاقية مكافحة التصحر في اللجنة التوجيهية للسنة الدولية للتربة؛

(ج) وتعاونت الآلية العالمية، بصفتها عضو ورئيس اللجنة التوجيهية الاستشارية لآلية منظمة الأغذية والزراعة لإعادة الغابات والمناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية التي أنشئت خلال الدورة ٢٢ للجنة الغابات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، مع هذه الأخيرة في مجال إعادة الغابات والمناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية، من أجل تقديم دعم فعال ومنسق للأطراف بشأن سبل تعزيز تنفيذ هذه الأنشطة دعماً لمشروع وقف تدهور الأراضي. وفي هذا السياق، تشاركت منظمة

الأغذية والزراعة والآلية العالمية، بالتعاون مع حكومة جمهورية كوريا، في تنظيم حلقة عمل يومي ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، بشأن استثمار القطاع الخاص في إعادة الغابات والمناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل منظمة الأغذية والزراعة والآلية العالمية على إعداد ورقة مناقشة بشأن التمويل المستدام لإعادة الغابات والمناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية، ستقيم وتناقش فرص ومعوقات تعبئة تمويل إضافي لإعادة المناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية من قبل جميع أصحاب المصلحة ومن كافة المصادر؛

(د) وتساهم الآلية العالمية، بصفتها عضواً في الشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، التي تستضيف أمانتها منظمة الأغذية والزراعة، في المناقشة الدولية المتعلقة بالروابط القائمة بين التصحر/تدهور الأراضي والجفاف وتنمية المناطق الجبلية. ومساهمة في السنة الدولية للتربة، قدم مكتب الاتصال التابع للآلية العالمية الدعم للشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية من أجل المنشور التالي: 'فهم التربة في المناطق الجبلية' مساهمة من المناطق الجبلية بمناسبة السنة الدولية للتربة لعام ٢٠١٥^(٤)؛

(هـ) وكان هناك تعاون وثيق أيضاً بين منظمة الأغذية والزراعة والآلية العالمية بشأن المشاركة في اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف الذي ينظم سنوياً. وفي عام ٢٠١٤، تشاركت منظمة الأغذية والزراعة مع الحكومة الإيطالية والآلية العالمية في تنظيم حدث بعنوان "الأرض من أجل الحياة - كيف يمكن للإدارة المستدامة للأراضي أن تحسن سبل عيش الناس وقدرتهم على التأقلم"، وذلك في سياق الدورة ١٤٩ لمجلس منظمة الأغذية والزراعة. وأقيمت الاحتفالات العالمية بهذا اليوم في معرض ميلانو، واستضافته الوكالة الإيطالية للتعاون من أجل التنمية، بالشراكة مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والآلية العالمية، والبنك الدولي/مبادرة أرض أفريقيا، ومنظمة 'كيرين كايميت لإسرائيل' (LeIsrael Kayemeth Keren)، وفريق الأمم المتحدة الأمم المتحدة المشارك في المعرض؛

(و) وعلاوة على ذلك، تتعاون منظمة الأغذية والزراعة ومكتب الاتصال التابع للآلية العالمية في مجالات واسعة تتصل بما يلي:

'١' أنشطة الاتصال: من أجل زيادة تعزيز مشاركة المؤسسات والوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر؛

'٢' الأراضي: من أجل تشجيع الاستثمار والإدارة المستدامين في أنظمة إدارة الأراضي التي تتصدى للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف؛

(٤) <www.fao.org/3/a-i4704e.pdf>.

٣' الأمن: من أجل تقييم الروابط القائمة بين التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وانعدام الأمن الغذائي، والهجرة القسرية بوصفها عوامل مسببة لانعدام الأمن في العالم؛

٤' التأقلم: من أجل تحسين سبل عيش الناس وقدرتهم على التأقلم مع انعدام الأمن الغذائي والمائي، والجفاف، وتغير المناخ.

١٤- وبدأت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، في إطار برنامج عملها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، التعاون مع الفريق الفني الحكومي الدولي المعني بالتربة التابع للشراكة العالمية من أجل التربة. وعقد أول اجتماع مشترك بين هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات والفريق الفني الحكومي الدولي المعني بالتربة خلال الأسبوع العالمي الثالث للتربة في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وأسفر هذا الاجتماع عن اتفاق أعضاء كل من الهيئة والفريق على إنشاء آلية للتعاون لتفادي ازدواجية الجهود وتعزيز أوجه التآزر إلى أقصى حد. وعلاوة على ذلك، حددت ثلاثة مواضيع/مداخل رئيسية لاتخاذها أساساً مقبولاً للتعاون وهي كالتالي: وقف تدهور الأراضي، والتربة والمؤشرات المتعلقة بالأراضي، والكربون العضوي في التربة. وترد معلومات مفصلة عن التعاون بين هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات والفريق الفني الحكومي الدولي المعني بالتربة في الوثيقتين ICCD/COP(12)/CST/6 و ICCD/COP(12)/CST/INF.4.

١٥- وهناك تعاون قائم حالياً بين أمانة اتفاقية مكافحة التصحر وإدارة التعاون التقني التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة، بشأن المشروع الإقليمي للوكالة "RAF5063". ويسعى هذا المشروع إلى تطوير تقنيات نووية وتقنيات نظائر قادرة على توليد البيانات الكمية اللازمة لإدارة الأراضي وإدارة مستدامة. وسيتيح ذلك فهماً أفضل للعوامل الرئيسية التي تسبب تدهور التربة، وبذلك يتسنى لواضعي السياسات اتخاذ قرارات حكيمة لوضع استراتيجيات مستدامة لحفظ التربة وإنارة الطريق لبرامج أكثر فعالية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وأقامت الأمانة علاقات عمل مع عدد من جهات الاتصال الوطنية من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا بهدف استخدام نتائج هذا المشروع وغيره من المشاريع في إنارة الطريق لبرامج عمل وطنية ودعم الجهود الرامية إلى مكافحة تدهور الأراضي.

باء- السياسات الوطنية لإدارة الجفاف

١٦- إدراكاً لآثار الجفاف، وعملاً بالمقرر ٩/م أ-١١، ومراعاةً لنتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السياسات الوطنية لمكافحة الجفاف المعقود في عام ٢٠١٣، اشتركت الأمانة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج عقد تنمية القدرات التابع للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية ومنظمة الأغذية والزراعة والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في تنظيم حلقات عمل تدريبية لبناء القدرات من أجل مساعدة البلدان المتضررة على وضع سياساتها الوطنية لإدارة الجفاف.

وتضمنت المرحلة الأولى ست حلقات عمل إقليمية عقدت إحداها في أوروبا الشرقية، والثانية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والثالثة في آسيا والمحيط الهادئ، وعقدت ثلاث منها في أفريقيا. واستهدفت حلقات العمل التدريبية الإقليمية كبار المسؤولين الحكوميين المعنيين بوضع السياسات وتنفيذها وبالأبعاد التقنية لإدارة الجفاف. وتعمل الأمانة في الوقت الحالي، مع الوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، من أجل تحديد المرحلة الثانية من برنامج بناء القدرات مع التركيز على تنمية القدرات على الصعيد الوطني، ولا سيما فيما يتعلق بنظم الإنذار المبكر، والتأمين، ودور الإدارة المستدامة للأراضي في الحد من الآثار والمخاطر.

رابعاً- المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى

١٧- أثناء انعقاد المؤتمر العالمي للحدائق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أعلنت أمانة اتفاقية مكافحة التصحر وأمانة اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية (اتفاقية رامسار) عن التزام مشترك بوقف تدهور الأراضي للمساهمة في صنع مستقبل يتسم بقدرة أكبر على التأقلم. ويتلزم مبدأ الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة المنصوص عليه في اتفاقية رامسار مع الهدف المتوخى من وقف تدهور الأراضي، وعليه فإن الجهود المبذولة في إطار كل اتفاقية من الاتفاقيات ستفيد من الارتقاء بمستوى التنسيق والتعاون الاستباقي اللذين من شأنهما أن يساعدا البلدان على تنفيذ سياسات متكاملة لاستخدام الأراضي والمياه والتخطيط على مستوى مستجمعات المياه والمستوى الإقليمي. وشاركت أمانة اتفاقية مكافحة التصحر في الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية رامسار، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٥، من أجل زيادة تعزيز التعاون في تشجيع اعتماد نهج شمولي لإدارة المناظر الطبيعية واستعادة النظام الإيكولوجي.

١٨- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، اجتمعت أمانة الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية بأمانة اتفاقية مكافحة التصحر (بما في ذلك الآلية العالمية) لوضع خطة عمل مشتركة بين الاتحاد والاتفاقية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، وتحديد مناقشة أفضل السبل لترجمة جهود التعاون إلى عمل ملموس، بما في ذلك أوجه التآزر مع المكاتب المحلية للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية. ويكتسي مفهوم الحلول القائمة على الطبيعة أهمية بالغة بالنسبة لشراكة اتفاقية مكافحة التصحر مع الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية، ويمكن الاستعانة بترجمته إلى واقع ملموس لدعم تقدم البلدان صوب بلوغ الأهداف المتعلقة بوقف تدهور الأراضي. وتشمل خطة العمل المشتركة اقتراحات لتعزيز التوعية، والتعبئة المشتركة للموارد، وبناء القدرات من أجل تهيئة بيئة مواتية على الصعيد القطري.

١٩- وتنخرط الآلية العالمية، بصفتها عضواً في الشراكة العالمية لإعادة الغابات والمناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية التي تتولى تنسيقها أمانة يستضيفها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد

الطبيعية، في العمل بجمّة مع أعضاء هذه الشراكة على تعزيز أوجه التآزر والمبادرات التي تساهم في تحقيق تحدي بون، وهو التزام دولي هام بإعادة ١٥٠ مليون هكتار من الأراضي التي أزيلت منها الغابات إلى هيئتها الأصلية بحلول عام ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، استضافت الآلية العالمية مباشرة عقب تنظيم الحدث المعنون 'تحدي بون ٢٠٠٠' (Bonn Challenge 2.0)، الذي استضافته حكومة ألمانيا في بون في آذار/مارس ٢٠١٥، اجتماعاً للشراكة العالمية لإعادة الغابات والمناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية يومي ١٩ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥ في إطار التحضير لـ 'تحدي بون ٢٠٠٠'. واستضافت أيضاً اجتماعاً لمبادرة استعادة النظام الإيكولوجي للغابات في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٥، حيث نوقش التوجه الاستراتيجي والإجراءات التنفيذية المقبلة للمبادرة وتم التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن.

٢٠ - وشاركت الآلية العالمية أيضاً، بصفتها عضواً في الشراكة التعاونية من أجل غابات البحر الأبيض المتوسط، وهي مبادرة تساهم في أعمال اللجنة المعنية بمسائل غابات البحر المتوسط في منظمة الأغذية والزراعة، في سلسلة اجتماعات نظمت بالتعاقب في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في الرباط، بالمغرب. وشاركت في عملية التقييم الرسمية لهذه الشراكة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، وفي عملية اللجنة التوجيهية، وساعدت على زيادة وعي الشركاء المعنيين المنضوين في الشراكة التعاونية من أجل غابات البحر الأبيض المتوسط بالدور الذي يمكن أن تؤديه الجهود المبذولة لإعادة الغابات والمناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية في منطقة البحر الأبيض في دعم وقف تدهور الأراضي والنهج القائم على الأراضي في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

٢١ - وإدراكاً للصلة بين الهجرة والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، شرعت اتفاقية مكافحة التصحر والمنظمة الدولية للهجرة في عملية مسح للبور الساخنة تعزيزاً لفهم العوامل المحركة للهجرة القسرية المتمثلة في التصحر/تدهور الأراضي والجفاف ومساهمة في التخفيف من آثارها على البشر. وقد توصلت هذه الشراكة حتى الآن إلى تحقيق نتائج جيدة في غرب أفريقيا في سياق مشروع "غرب أفريقيا: تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي في المناطق المعرضة للهجرة من خلال آليات تمويل مبتكرة"، الذي تموله الحكومة الإيطالية وتتولى إدارته الآلية العالمية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة في إيطاليا. ويركز المشروع على دور الشتات والتحويلات المالية فضلاً عن إمكانية توسيع نطاق آليات التمويل المبتكرة التي تشجع الإدارة المستدامة للأراضي في البلدان المصدرة للمهاجرين في غرب أفريقيا، وهي بوركينا فاسو والسنغال والنيجر. وعلى الصعيد العالمي، ستبحث هذه الشراكة طرائق وحوافز تقوم على الأراضي للحد من الهجرة الاقتصادية القسرية.

٢٢ - ودعمت الأمانة والآلية العالمية، بصفتها عضوين مؤسسين لمبادرة 'شراكة أرض أفريقيا'، تنفيذ خطة عمل 'مبادرة أرض أفريقيا' للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، التي شملت وضع الصيغة النهائية لأطر الاستثمار المتكاملة في عدد من البلدان الأفريقية، بما في ذلك بوركينا فاسو والسنغال. وقدمت المؤسسات مساهمات في إطار خطة أعمال 'شراكة أرض أفريقيا' للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وذلك من أجل ضمان الاتساق بين الشراكة واتفاقية مكافحة التصحر.

٢٣- ومنذ عام ٢٠١٤، شارك مكتب الاتصال التابع للآلية العالمية، بصفته ممثل الأمانة في مجلس الائتلاف الدولي للأراضي، الذي يستضيفه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في جميع اجتماعات مجلس الائتلاف وفي المنتدى العالمي للأراضي لعام ٢٠١٥، وشمل ذلك تنظيم اجتماع لتبادل الرأي بشأن تشجيع الاستثمارات في المناظر الطبيعية والأراضي المتدهورة كوسيلة من وسائل تحسين حيازة الأراضي. وقدمت الآلية العالمية مدخلات في الاستراتيجية الجديدة للائتلاف الدولي للأراضي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ ووضعت خريطة الطريق لتنفيذها. واستناداً إلى الأحكام الواردة في 'الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني'^(٥) لمنظمة الأغذية والزراعة، تقدم الآلية العالمية الدعم التقني لأنشطة الائتلاف الدولي للأراضي في مجال الإدارة المستدامة للمراعي وحسن تدبيرها، من خلال عرض أفضل الممارسات المتبعة لمنع نشوب النزاعات المتعلقة بالوصول إلى الأراضي وموارد المياه واستخدامها على سبيل المثال.

٢٤- وتقدم الآلية العالمية، بصفقتها عضواً في الشراكة الحرجية لحوض نهر الكونغو، الدعم إلى الأطراف في منطقة وسط أفريقيا، وكذلك إلى لجنة غابات وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل تعزيز تنفيذ برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية لاتفاقية مكافحة التصحر بالتآزر مع الأطر الإنمائية الأخرى.

٢٥- وتعمل الآلية العالمية، بصفقتها عضواً في مبادرة تسخير المناظر الطبيعية من أجل السكان والغذاء والطبيعة (Landscapes for People, Food and Nature Initiative) وفريقها العامل المعني بالمسائل المالية، على توسيع نطاق عملها بشأن استراتيجيات التمويل المتكاملة وأطر الاستثمار المتكاملة على مستوى المناظر الطبيعية ومع شركاء جدد. وقدمت مدخلات في دراسة للمبادرة تحمل عنوان: 'تمويل استراتيجيات الاستثمار المتكامل في المناظر الطبيعية'^(٦) كشفت عن ثراء في نماذج تمويل الإدارة المستدامة للأراضي في سياق الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية من أجل تعزيز الاستثمارات المتكاملة في النظم القائمة على الأراضي، بما في ذلك الزراعة والنظم الإيكولوجية والتنمية الريفية. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تعمل أمانة اتفاقية مكافحة التصحر مع أمانة مبادرة تسخير المناظر الطبيعية من أجل السكان والغذاء والطبيعة على تشجيع اعتماد نهج متكامل لإدارة المناظر الطبيعية وبلوغ الهدف المتعلق بوقف تدهور الأراضي في سياق أهداف التنمية المستدامة.

٢٦- وبموجب المقرر ٢٣/م-١١، حددت ولاية هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات في "التفاعل مع الآليات العلمية المتعددة القائمة، ولا سيما المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية". وقد أدرجت هذه المهمة في برنامج عمل

(٥) <www.fao.org/docrep/016/i2801e/i2801e.pdf>

(٦) <www.ecoagriculture.org/documents/files/doc_594.pdf>

الهيئة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ مع التركيز بوجه خاص على التقييم المواضيعي لتدهور الأراضي واستعادتها الذي أجره المنبر الحكومي الدولي. وقدمت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات مدخلاً في إطار تحديد النطاق الأولي والكامل للتقييم، وشاركت نخبة من أعضاء الهيئة في اجتماعات تحديد النطاق. وعلاوة على ذلك، ستشارك هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات في استعراض التقييم الذي سينشر في عام ٢٠١٨. وترد معلومات مفصلة عن التعاون بين هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات والمنبر الفني الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في الوثيقتين ICCD/COP(12)/CST/6 و ICCD/COP(12)/CST/INF.3.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

٢٧- فيما يتعلق بالخطوات المقبلة لتحقيق التآزر مع اتفاقيات ريو وصندوق البيئة العالمية، ينبغي أن يُقترح مبدأ استخدام مؤشرات مشتركة وينظر فيه خلال مؤتمرات الأطراف الخاصة بكل اتفاقية من اتفاقيات ريو وخلال الاجتماعات الرسمية لصندوق البيئة العالمية بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وبالنظر إلى انعقاد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر قبل غيره، يمكن للمؤتمر أن يعتمد في دورته الثانية عشرة مقررًا بشأن هذه المسألة وتطلع عليه أمانات اتفاقيات ريو الأخرى لكي تنظر فيه الدول الأطراف في كل منها.

٢٨- وبناء على ذلك، قد تود الأطراف النظر في إمكانية اعتماد مقرر ينص على ما يلي:

(أ) يرحب بالمبادرات التي اضطلعت بها اتفاقيات ريو وصندوق البيئة العالمية بشأن وضع مؤشرات مشتركة؛

(ب) يؤيد استخدام اتفاقيات ريو مجموعة من ثلاثة مؤشرات تقدم قائمة على الأراضي في الإبلاغ تتسق تماماً مع مؤشرات/قياسات التقدم المعتمدة بموجب المقرر ٢٢/م-١١ ومع الاقتراح الذي قدمته الأمانة بشأن وضع مؤشر عالمي عن الاتجاهات السائدة في تدهور الأراضي من أجل رصد الهدف المتعلق بتحقيق وقف تدهور الأراضي ضمن إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وهي كالتالي:

١٠٠٠ الاتجاهات السائدة في بنية الغطاء الأرضي؛

٢٠٠٠ الاتجاهات السائدة في إنتاجية الأراضي أو أدائها؛

٣٠٠٠ اتجاهات مخزونات الكربون فوق الأرض وتحتها (تقاس بحسب مخزون الكربون العضوي في التربة)؛

(ج) يحث الأمانة والآلية العالمية معاً على مواصلة الدور المنوط بكل منهما في الشراكات القائمة والسعي إلى إقامة شراكات جديدة وفقاً لولاية كل منهما من أجل مواصلة تعزيز تنفيذ الاتفاقية.